الصحراء المغربية

من خلال تشجيع زيادة استخدام الطاقات المتجددة، والزراعة العضوية، والاقتصاد القائم على التدوير

رئيس قطب المجتمع المدني قال إن هناك حلولا ملموسة لمواجهة تغير المناخ في جميع أنحاء العالم لتقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري

9536/5

إدريس اليزمي: لـ«الصحراء المغربية»: دور المجتمع المدني في العمل من أجل المناخ أصبح ضروريا

يرى إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس قطب المجتمع المدني كوب 22أن دور المجتمع المدني في العمل من أجل المناخ أصبح ضروريا، وذلك في مجال التعبئة والتوعية والترافع.وأكد اليزمي إن إحدى أولويات قطب المجتمع المدني هي مواكبة المنظمات المغربية ودعمها لكي تصبح معتمدة من قبل سكريتارية الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان تشكل الجماعات الترابية مثالا آخر على انخراط الفاعلين غير الحكوميين في هذه الدينامية. ذلك أن المدن والحكومات الجهوية، بفضل تكتلها في عشرين شبكة دولية وإقليمية، فاعلا مهما في هذا السياق. مشيرا إلى أنه بالمنطق نفسه، يشتغلون إلى جانب جمعية الجهات بالمغرب والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، بمساعدة المديرية العامة للجماعات المحلية، من أجل تعزيز علاقات الجماعات الترابية المغربية مع هذه الشبكات. وذكر ورئيس قطب المجتمع المدني كوب 22 سيحتضن مؤتمر مراكش القمة الثانية للمنتخبين المحليين والجهويين بتاريخ 14 نونبر 2016 بمشاركة مئات المؤتمرين في واحدة من أهم التظاهرات والأحداث الرئيسة التي سيشهدها المؤتمر. وأضاف اليزمي أن هناك العديد من الحلول الملموسة لمواجهة تغير المناخ، تمت بلورتها وتطويرها في جميع أنحاء العالم لتقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، من خلال تشجيع زيادة استخدام الطاقات المتجددة، والزراعة العضوية، والاقتصاد القائم على التدوير... إلخ. وسيكون بإمكان زوار المنطقة الخضراء التعرف على المئات من هذه المبادرات في قمة مراكش.

أجرت الحوار: فاطمة ياسين

■ يعد انخراط المجتمع المدني ضروريا لبلورة أي برنامج يتعلق بتغير المناخ وتطويره ما هو رأيكم؟

● بالتأكيد، لأن دور المجتمع المدني في العمل من أجل المناخ أصبح ضروريا، وذلك في مجال التعبئة والتوعية والترافع. فقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي خبرة كبيرة في هذا المجال وأبانت عن قربها الكبير من المواطنين. كما أنها حاملة للمشاريع المبتكرة والمجدية للتخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها. والأمثلة على ذلك كثيرة في المغرب كما في جميع أنحاء العالم.

فعلى الصعيد العالمي، كان عمل المنظمات غير الحكومية الكبرى حاسما في مسلسل اعتماد اتفاقية باريس، خاصة على مستوى أرضيات المرافعين التسع المعتمدة من قبل السكريتارية الدائمة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية الكائن مقرها في بون. هذه الأرضيات (– Constituencies) تضم المقاولات، المزارعين، الشباب، النوع، الجامعات والباحثين...إلخ. وقد آثر هؤلاء الفاعلون بقوة في المسلسل الذي أفضى إلى إبرام اتفاق باريس، بحيث يمكن الوقوف على بصمتهم في العديد من فصول ومواد هذا الاتفاق التاريخي.

وبناء على ذلك، فإن إحدى أولويات قطب المجتمع المدني هي مواكبة المنظمات المغربية ودعمها لكي تصبح معتمدة من قبل سكريتارية الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية. إذ لم يكن معتمدا خلال مؤتمر الأطراف الـ21 سوى منظمتين مغربيتين فقط. أما اليوم فقد حازت 12 منظمة وطنية الاعتماد (من بينها الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب)، وقدمت 18 منظمة أخرى طلبها لنفس الغرض خلال الصيف الماضي.

كما تشكل الجماعات الترابية مثالا آخر على انخراط الفاعلين غير الحكوميين في هذه الدينامية. فقد أصبحت المدن والحكومات الجهوية، بفضل تكتلها في عشرين شبكة دولية وإقليمية، فاعلا مهما في هذا السياق. وبنفس المنطق، فإننا نشتغل إلى جانب جمعية الجهات بالمغرب والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، بمساعدة المديرية العامة للجماعات المحلية، من أجل تعزيز علاقات الجماعات الترابية المغربية مع هذه الشبكات.

جدير بالذكر في هذا الإطار سيحتضن مؤتمر مراكش القمة الثانية للمنتخبين المحليين والجهويين بتاريخ 14 نونبر 2016 بمشاركة مئات المؤتمرين في واحدة من أهم التظاهرات والأحداث الرئيسة التي سيشهدها المؤتمر.

وبموازاة ذلك، تشتغل المنظمات غير الحكومية في العديد من المجالات الأخرى فضلا عن الترافع أمام المفاوضين، سواء تعلق الأمر برفع مستوى الوعي، كما يجسد ذلك ما تقوم به بالمغرب «جمعية مدرسي علوم الحياة والأرض»، أو «الجمعية المغربية للأشطار الصغار»، أو في مجال الاقتصاد التضامني كما يتضح من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي دعمت مئات المشاريع التي تخص النساء... الخ. وأخيرا، فقد أبانت منظمات غير حكومية أخرى عن حيويتها الكبيرة في مجال تنبيه الرأي العام كما تفعل «منظمة السلام الأخضر» أو «الصندوق العالمي من أجل الطبيعة».

■ هل يمكن لصوت المجتمع المدني أن يضغط خلال مؤتمر الأطراف الـ22، على قادة الدول لحثهم على إبرام اتفاق معين؟

● يتمثل هدفنا الأول في المساهمة في تعبئة أكبر عدد ممكن من المنظمات غير الحكومية، ولا سيما من دول الجنوب، واستقبالهم في أفضل الظروف، ثم تمكينهم ليس من التعبير عن رأيهم فقط وإنما من الحوار مع الدول أيضا.

ولهذا السبب قام قطب المجتمع المدني بزيارة 22 بلدا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من أجل تعبئة المنظمات للمشاركة في فضاء تمتد مساحته على 10.000 متر مربع في المنطقة الخضراء، لتمكينهم من تقديم إنجازاتهم وعرض مطالبهم. كما تعتزم الرئاسة المغربية لمؤتمر الأطراف الـ22 تنظيم نصف يوم للحوار مع المجتمع المدني خلال فترة ما قبل المؤتمر في شهر أكتوبر المنصرم، والذي يمثل الفرصة الأخيرة للتفاوض بين الدول قبل افتتاح مؤتمر الأطراف. كما ستنظم السيدة حكيمة الحيطي ولورانس توبيانا، رائدتا المناخ، حوارا رفيع المستوى بين الدول الأطراف والفاعلين غير الحكوميين، في أول بادرة من نوعها في تاريخ مؤتمرات الدول الأطراف. وأخيرا، كما هو الحال في المؤتمرات السابقة، ستقوم المنظمات غير الحكومية المعتمدة من قبل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية، كالعادة، بالترافع لدى وفود الحكومات في المنطقة الزرقاء التي تشرف عليها، كما في علمكم، سكريتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية.

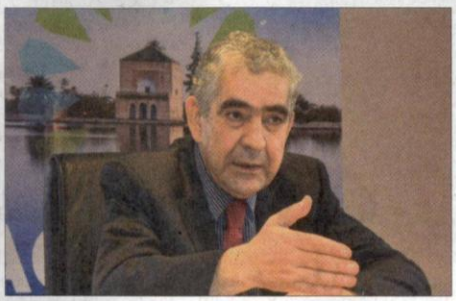

■ علاقة بالإجراءات، ما الذي ينتظره ممثلو المجتمع المدني بخصوص التزامات مختلف الدول الأطراف في شأن النقاط الرئيسية ذات الصلة؟

● الانتظارات متنوعة وكبيرة. ذلك أن الجهات الفاعلة غير الحكومية والرئاسة المغربية للكوب 22 والعديد من دول العالم الأخرى، وخاصة الأكثر هشاشة (إفريقيا والدول الجزرية على وجه الخصوص) تطمح إلى أن يتم رفع التحديات التي يطرحها تنفيذ الاتفاق وميكانيزمات تنفيذه. ما هي الطرق التي سيتم بها التنفيذ في مجال التمويل، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز المهارات؟ كيف سيتم تدبير الفترة ما قبل 2020؟ كيف سيتم التفكير في حلول للإشكاليات الناشئة مثل مسألة الهجرة والمناخ؟ وأخيرا، كيف سيتم الربط والتنسيق بين عمل جميع الفاعلين: الحكومات والمقاولات والمجتمع المدني والجماعات الترابية والمواطنين العاديين في حياتهم اليومية؟ إن مكافحة تغير المناخ تتطلب، بالفعل، التفكير في علاقات جديدة على المستوى الدولي (تنفيذ اتفاقية باريس) والمستوى الوطني (والذي يتجسد، بالخصوص، من خلال المساهمات الوطنية)، وإشراك المناطق وانخراط البحث العلمي والمقاولات، وأيضا، تغيير أنماط الحياة بالنسبة لكل فرد منا.

■ هناك لابد من الحديث عن مبادرة «زيرو ميكا»، فأنا الاحظ مثلا أن بعض وسائل الإعلام تتساءل عن فشل أو نجاح هذه المبادرة الجميلة. جدير بالذكر في هذا الإطار أن الأمر استغرق سنوات من التحضير على مستوى الحكومة كما جرى اعتماد نص تشريعي وتنظيم عدة حملات إعلامية وإطلاق نقاش عمومي والقيام بتغييرات مؤلمة لكنها ضرورية في مجال صناعة البلاستيك سواء في القطاع المهيكل أو غير المهيكل وانخراط مختلف الموزعين، وإشراك المجتمع المدني، وحتى، ولربما تأكيدا، نحن المستهلكون العاديون. إن هذه المبادرة ستنجح بشكل نهائي عندما سياتي اليوم الذي يرفض فيه كل المواطنين من دون استثناء، استعمال الأكياس البلاستيكية.

■ حسب رأيكم، ما هي الحلول الملموسة على أرض الواقع في ما يتعلق بتغير المناخ؟

● هناك العديد من الحلول الملموسة لمواجهة تغير المناخ، تمت بلورتها وتطويرها في جميع أنحاء العالم لتقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، من خلال تشجيع زيادة استخدام الطاقات المتجددة، والزراعة العضوية، والاقتصاد القائم على التدوير... إلخ. وسيكون بإمكان زوار المنطقة الخضراء التعرف على المئات من هذه المبادرات في قمة مراكش.

وفي المغرب اذكر، على سبيل المثال لا الحصر، جمعية «دار السي حماد» التي بدات مشروع «حصاد الضباب» والتي تعمل منذ مارس 2010 في سيدي إفني، وفازت مؤخرا بجائزة الأمم المتحدة لتغير المناخ. إن هذا المشروع الذي اعتبر بمثابة «أكبر نظام عملي لجمع مياه الضباب في العالم» يتكون من 20 شبكة تقوم بتجميع 12 مترا مكعبا في المتوسط يوميا من المياه، التي يتم نقلها إلى خمس قرى شريكة في المشروع.

إن عملية تجميع مياه الضباب التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة وغير مكلفة تمكن من توفير المياه الصالحة للشرب للسكان وتساهم في تحرير المراة من العمل اليومي والكدح لجلب المياه من الآبار البعيدة. وستقوم لجلجمعية «معية شريكها الألماني «– Wassesti tung، بإطلاق عملية لبناء 1600 متر مربع من الشباك الجديدة المقاومة لرياح تصل سرعتها إلى 120 كم / ساعة وتتطلب القليل من الصيانة، مقابل إنتاج يبلغ في المتوسط 35.2 طنا من مياه الضباب يوميا.

وهناك مثال آخر يتعلق بالحمامات التقليدية في المغرب والبالغ عددها 12.000 حمام، والتي تعد من أكبر المستهلكين للخشب والماء (8٪ من الاحتياطي السنوي للأخشاب). فقد اطلقت الجمعية المغربية للطاقة والتضامن والبيئة بشراكة مع جمعية فرنسية متخصصة في مجال الطاقة المتجددة (GERRES)، مبادرة بيئية طموحة لجعل الحمامات محترمة للبيئة ومستدامة.

كما اقبر جميع المشاريع التي تم تطويرها في المناطق القروية وشبه الحضرية، مثل مشروع (Femmes Semencière) الذي تشتغل عليه جمعية ((Humanisme Terre et بالمغرب بشراكة مع الأمم المتحدة للمراة في العديد من المناطق، والذي مكن من تكوين مائة امراة في مجال الزراعات الإيكولوجية، أو مشروع شبكة المطاعم الملتزمة الجاري تنفيذه في شفشاون من طرف «جمعية مؤسسة المنتوج المحلي، الإنساني والبديل» في كل اسبوع، تقدم المطاعم طلبياتها للجمعية التي تتعلق بالمنتجات المحلية للفلاحة الإيكولوجية. كلها مبادرات جديرة بالتقدير وتؤكد وتعزز دور الفاعل غير الحكومي في التصدي لآثار التغيرات المناخية والمساعدة على التاقلم معها.